

Distr.: General  
5 October 2010  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩)، أتشرف بإحالة الرسالتين المؤرخة إحداهما ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠ والثانية ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، اللتين تلقيتهما من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن، محيلة التقريرين الفصلين الحادي والعشرين والثاني والعشرين بشأن أنشطة البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (انظر المرفقين). ويغطي التقريران الفترتين من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، ومن ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ على التوالي.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء المجلس على هاتين الرسالتين.

(توقيع) بان كي - مون



## المرفق الأول

**رسالة مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة  
السامية للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن**

وفقاً لأحكام قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩)، أرفق طياً التقرير الفصلي الحادي والعشرين بشأن البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (انظر الضميمة). ويغطي التقرير الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٠.

وأرجو ممتنة إحالة هذا التقرير إلى رئيس مجلس الأمن.

(توقيع) كاثرين أشتون

## ضميمة

## تقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن عن أنشطة البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

### أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٠.

٢ - طلب مجلس الأمن في قراراته ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩)، إلى الدول الأعضاء أن توافي المجلس، من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه، بتقرير كل ثلاثة أشهر على الأقل عن أنشطة البعثة العسكرية الأوروبية في البوسنة والهرسك، وذلك من خلال القنوات المناسبة. وهذه الوثيقة تتمثل التقرير الحادي والعشرين من هذا النوع.

### ثانيا - المعلومات الأساسية السياسية

٣ - على الرغم مما تحقق من تقدم ملموس في تنفيذ خريطة الطريق المتعلقة برفع القيود المفروضة على تأشيرات السفر، فقد تحقق قليل من التقدم بوجه عام فيما يتعلق بمعالجة الإصلاحات الرئيسية. وبوجه خاص، لم تحقق سلطات البوسنة والهرسك سوى تقدم قليل فيما يتعلق بالأهداف الخمسة الشرطين الاثنى التي لا تزال ضرورية لإغلاق مكتب الممثل السامي. كما أن البيئة السياسية العامة لا تزال آخذة في التدهور. فهناك تدهور مطرد في الحوار بين القادة السياسيين، إضافة إلى تزايد البيانات المسببة للشقاق من جانب جمهورية صربسكا والتزاعات العرقية في الاتحاد.

٤ - وتواصلت التحديات في مواجهة الاتفاق الإطاري العام للسلام. وبوجه خاص رفضت جمهورية صربسكا الامتثال لقرارات الممثلة السامية لكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وفي بعض الأحيان، كان القادة السياسيون لجمهورية صربسكا يشككون في وحدة البوسنة والهرسك كدولة.

٥ - وتواصلت في الاتحاد التوترات حول التعيينات الرئيسية في الحكومة والجهاز القضائي وعدد من مؤسسات الاتحاد. ويبدو أن حكومة الاتحاد قد تفادت أزمة مالية شديدة من خلال موافقة البرلمان على تدابير للإصلاح الهيكلي في ٢٥ شباط/فبراير، مؤكدة الامتثال لشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مجلس

مدينة موستار أخيراً باختيار رئيس لبلديتها، واعتمدت ميزانية، منهية بذلك حالة جمود امتدت ١٤ شهراً، ولكن بعد صدور القرار التنفيذي للممثلة السامية.

٦ - وأصدرت الدائرة الكبرى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكمها النهائي في "قضية سايديتس وفينتشي" في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. فقد قضت المحكمة بأن استبعاد أولئك الذين لا يعلنون أنهم من البشناق أو الكروات أو الصرب (أي عضو من أحد الشعوب المؤسسة للاتحاد) من الترشح لانتخابات مجلس الشعب والرئاسة هو بمثابة تمييز عرقي وجنسي مباشر وغير مبرر. وقد اتخذت سلطات البوسنة والهرسك خطوات أولية نحو تنفيذ هذا الحكم.

٧ - وقد تحقق تقدم محدود فيما يتعلق بالوفاء بالشروط المتبقية التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وتم إنجاز جرد ممتلكات الدولة الذي تم برعاية مكتب الممثل السامي، غير أنه لم يحرز أي تقدم يذكر من جانب سلطات البوسنة والهرسك فيما يتعلق بتقسيم الممتلكات. وعليه فقد أعرب المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في اجتماعه يومي ٢٤ و ٢٥ من شباط/فبراير عن بالغ قلقه إزاء عدم إحراز سلطات البوسنة والهرسك تقدماً كافياً في إنجاز الأهداف الخمسة والشرطين الاثنى، وحث سياسيي البلد على مضاعفة جهودهم. ورحب المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام بما أحرز من تقدم فيما يتعلق بمعالجة شروط رفع القيود المفروضة على منح تأشيرات السفر.

٨ - ولا تزال المؤشرات الاقتصادية تبين التأثير المعاكس للأزمة الاقتصادية العالمية على البوسنة والهرسك. وتخفيفاً لآثار الأزمة، وافق صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٩ على اتفاق احتياطي ثلاثي السنوات قيمته ١,٢ بليون يورو. وقام الصندوق في تشرين الثاني/نوفمبر باستعراض ما حققته البوسنة والهرسك من تقدم في الوفاء بالمعايير المتفق عليها. وبنهاية شباط/فبراير كانت السلطات على مستوى الدولة والكيانات قد اعتمدت الإطار التشريعي اللازم للامتثال للاتفاق الاحتياطي للصندوق.

### ثالثاً - الوضع الأمني وأنشطة البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

٩ - ظل الوضع الأمني في البوسنة والهرسك هادئاً ومستقراً بوجه عام طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من استمرار النعرة القومية، فإنها لم تؤثر في سلامة البيئة وأمنها. وقد أدى الانتكاس الاقتصادي، وسوء ظروف العمل والتأخر في دفع المرتبات إلى

قيام عدد من الإضرابات في سرايفو ومدن رئيسية أخرى. وقد عاجلت وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك جميع هذه الإضرابات بحرفية واقتدار. ومن ثم فلم يكن لهذه الإضرابات تأثير على الوضع الأمني بوجه عام.

١٠ - وتتركز في سرايفو قوة من حوالي ٢ ٠٠٠ جندي، مع فرق للاتصال والمراقبة موزعة في شتى أنحاء البوسنة والهرسك. وقد واصلت البعثة العسكرية عملاتها بما يتفق مع ولايتها المتمثلة فيما يلي: توفير الردع؛ وكفالة استمرار امتثال الأطراف فيما يتعلق بالمسؤوليات المحددة في الاتفاق الإطار العام للسلام، المرفقان ١ (ألف) و ٢؛ والإسهام في الحفاظ على بيئة تسودها السلامة والأمن. وواصلت البعثة العسكرية دعم وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك في مكافحة الجريمة المنظمة بالتعاون الوثيق مع بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي. كما واصلت البعثة العسكرية دعم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في البحث عن الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب؛ واستجابة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبدعم من شرطة حلف شمال الأطلسي والشرطة المحلية، قامت البعثة العسكرية بعمليات للبحث عن الشبكات الداعمة للأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب.

١١ - وقد تحقق مزيد من التقدم في مجال الشؤون العسكرية المشتركة، إذ سلمت البعثة العسكرية الأوروبية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر المسؤولية إلى سلطات البوسنة والهرسك عن آخر مهمة في هذا المجال، وهي مراقبة حركة المدنيين (مراقبة نقل الأسلحة والمعدات العسكرية). وكما نقلت المهام المتعلقة بالشؤون العسكرية المشتركة إلى سلطات البوسنة والهرسك، فسوف تواصل البعثة العسكرية عمليات الرصد والتوجيه والمشورة من أجل تعزيز قدرات البوسنة والهرسك على الاكتفاء الذاتي. وفي هذا السياق، قامت البعثة برصد نحو ٥٠٠ نشاط للبوسنة والهرسك من أنشطة الشؤون العسكرية المشتركة المتعلقة بمواقع تخزين الأسلحة والذخيرة، ونقل المدنيين والعسكريين للأسلحة والمعدات العسكرية، والتخلص من فائض الأسلحة والذخيرة، ومصانع المعدات الدفاعية. وعلى الرغم من تباطؤ أنشطة إزالة الألغام خلال الفترة المشمولة بالتقرير نتيجة لسوء الأحوال الجوية في الشتاء، فإن إنجازات القوات المسلحة للبوسنة والهرسك فقد فاقت بنسبة ٢٢ في المائة ما كان مخططاً له في الأصل.

١٢ - وواصلت البعثة والقوات المسلحة للبوسنة والهرسك إجراء تدريبات مشتركة بما يتفق مع جداول مواعيد التدريب المشتركة بين البعثة والقوات المسلحة، بإدراج عناصر تدريبية متخصصة، بما يتفق مع متطلبات ومعايير التدريب الدولية. وقامت البعثة بعقد عدد من

المؤتمرات المشتركة لبناء القدرات والتدريب وشاركت فيها مع ممثلين لحلف شمال الأطلسي والقوات المسلحة للبوسنة والهرسك.

١٣ - وفي الشهور القادمة سوف تخسر القوات المسلحة للبوسنة والهرسك ٢ ٥٠٠ جندي تجاوزوا الحد الأقصى لسن الخدمة العسكرية. وعلى الرغم من أنه يجري تجنيد غيرهم، فقد تعاني القوات المسلحة للبوسنة والهرسك في منتصف المدة من بعض العجز في القوى العاملة، وهو عجز يفاقمه الحاجة إلى حراسة المواقع العسكرية. وسوف يصبح الوضع أخف وطأة متى تم التخلص من فائض الذخائر والأسلحة، مما يسمح بإغلاق بعض هذه المواقع.

١٤ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ قام مجلس الاتحاد الأوروبي بتقييم البيئة السياسية والوضع الأمني في البوسنة والهرسك؛ ووافق على مواصلة استعراض التطورات السياسية. كما قام المجلس بتقييم عملية قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي، وقرر البدء في تزويد القوات المسلحة للبوسنة والهرسك بعنصر غير تنفيذي لبناء القدرات ودعم التدريب في إطار العملية. وأوضح المجلس أن الولاية التنفيذية لقوة حفظ السلام سوف تستمر وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٨٩٥ (٢٠٠٩). كما أكد على التزام الاتحاد الأوروبي بدعم جهود البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة تسودها السلامة والأمن؛ وأعرب عن استعداد الاتحاد الأوروبي لأن يواصل القيام بدور عسكري تنفيذي لدعم هذه الجهود لما بعد عام ٢٠١٠، بموجب ولاية تقررهما الأمم المتحدة، إذا تطلب الوضع ذلك.

## رابعاً - التوقعات

١٥ - ينتظر أن يظل الوضع الأمني مستقرًا على الرغم من احتمالات استمرار التوتر السياسي.

## المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة  
السامية للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن

وفقاً لأحكام قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩)، أرفق طياً التقرير الفصلي الثاني والعشرين بشأن البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (انظر الضميمة). ويغطي التقرير الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠.

وأرجو ممتنة إحالة هذا التقرير إلى رئيس مجلس الأمن.

(توقيع) كاثرين أشتون

## ضميمة

## تقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن عن أنشطة البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

### أولا - مقدمة

- ١ - يغطي هذا التقرير الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠.
- ٢ - تطلب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩)، إلى الدول الأعضاء أن توافي المجلس، من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه، بتقرير كل ثلاثة أشهر على الأقل عن أنشطة البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي البوسنة والهرسك، وذلك من خلال القنوات المناسبة. وهذه الوثيقة تمثل التقرير الثاني والعشرين من هذا النوع.

### ثانيا - المعلومات الأساسية السياسية

- ٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير أعلن رسميا عن إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وخلال الحملة الانتخابية الجارية كان نقص الحوار وتوافق الآراء على الصعيد السياسي، والنزعة القومية المثيرة للشقاق لا تزال تقوض عملية الإصلاح.
- ٤ - غير أنه تحقق مزيد من التقدم في معالجة شروط رفع القيود عن منح تأشيرات السفر مع الاتحاد الأوروبي. ففي ٢٧ أيار/مايو اعتمدت المفوضية الأوروبية مقترحا يمكن مواطني البوسنة والهرسك من السفر إلى البلدان الأعضاء إلى مجموعة شينغين دون حاجة إلى تأشيرة، وذلك رهن بوفاء البوسنة والهرسك بالشروط الثلاثة المتبقية.
- ٥ - وفي ٢٢ نيسان/أبريل دعا وزراء خارجية حلف شمال الأطلسي البوسنة والهرسك إلى الانضمام إلى خطة عمل العضوية. غير أن قبول البرنامج الوطني السنوي الأول للبوسنة والهرسك يتوقف على حل قضية الممتلكات الثابتة لقطاع الدفاع. علما بأن هذه القضية هي أيضا أحد الأهداف التي حددها مجلس تنفيذ السلام لإعلان مكتب الممثل السامي.
- ٦ - ولا تزال علاقات البوسنة والهرسك مع الإقليم تتطور على نحو إيجابي. فقد قام بوريس تاديشن، رئيس جمهورية صربيا، وإيفو جوزييفو رئيس كرواتيا المنتخب حديثا بزيارة البوسنة والهرسك في نيسان/أبريل وأيار/مايو، وحثا خلال تلك الزيارة على الاعتدال، وحضا على المصالحة، وأيدا علنا سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.



٧ - غير أنه لم يتحقق سوى تقدم محدود نحو اعتماد وتنفيذ الإصلاحات اللازمة. فلم ينفذ بعد قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الذي يطلب إجراء تعديلات على دستور البوسنة والهرسك بغية إزالة التمييز الدستوري ضد الشعوب غير المؤسسة للاتحاد وحققها في الترشح للانتخاب والتعيين في المؤسسات المهمة على مستوى الدولة. كما لم يعتمد قانون للتعداد السكاني يطبق على الدولة بالكامل، وهو أحد الشروط الرئيسية للاتحاد الأوروبي. ولم يحرز سوى تقدم محدود نحو تلبية الشروط المتبقية التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام من أجل إغلاق مكتب الممثل السامي.

### ثالثا - الوضع الأمني وأنشطة البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

٨ - ظل الوضع الأمني في البوسنة والهرسك هادئا ومستقرا بوجه عام طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من استمرار النعرة القومية، فإنها لم تؤثر في سلامة البيئة وأمنها. وقد أدت الظروف الاقتصادية غير المواتية والتأخر في دفع المرتبات إلى قيام عدد من الإضرابات في سراييفو ومدن رئيسية أخرى. وقد عاجلت وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك جميع هذه الإضرابات بحرفية واقتدار. ومن ثم فلم يكن لتلك الإضرابات تأثير على الوضع الأمني بوجه عام. وكان أخطر الأحداث التي وقعت تظاهرة نظمها محاربو البوسنة والهرسك القدماء والمعاقون بسبب الحرب، وذلك في نيسان/أبريل في سراييفو. ووفقا لملاحظات البعثة فقد ضمت التظاهرة نحو ٢٠٠٠ متظاهر. ووقعت مصادمات بين الشرطة والمتظاهرين. وأفادت التقارير بإصابة حوالي ٦٠ شخصا، منهم ١٥ شرطيا.

٩ - وتركز في سراييفو قوة قوامها نحو ٢٠٠٠ جندي، مع فرق للاتصال والمراقبة موزعة في شتى أنحاء البوسنة والهرسك. وقد واصلت البعثة عملها بما يتفق مع ولايتها المتمثلة فيما يلي: توفير الردع؛ وكفالة استمرار امتثال الأطراف فيما يتعلق بالمسؤوليات المحددة في الاتفاق الإطاري العام للسلام، المرفقان ١ (ألف) و ٢؛ والإسهام في الحفاظ على بيئة تسودها السلامة والأمن. وواصلت البعثة دعم وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك في مكافحة الجريمة المنظمة بالتعاون الوثيق مع بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي. كما ظلت البعثة على استعداد لدعم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في البحث عن الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب.

١٠ - وكما أبلغ من قبل، فقد قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ البدء في تقديم عنصر غير تنفيذي لبناء القدرات ودعم التدريب في إطار العملية.

وشرع في أعمال التخطيط لإعداد هذه الأنشطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ ويتوقع أن يبدأ تنفيذه في تموز/يوليه ٢٠١٠.

١١ - وواصلت البعثة إجراء تدريبات مشتركة وفقا لجداول مواعيد التدريب المشتركة بين البعثة والقوات المسلحة للبوسنة والهرسك، بإدراج عناصر تدريبية متخصصة. ووفقا لمتطلبات ومعايير التدريب الدولية، قامت البعثة بعقد عدد من المؤتمرات المشتركة لبناء القدرات والتدريب وشاركت فيها مع ممثلين لحلف شمال الأطلسي والقوات المسلحة للبوسنة والهرسك من أجل إزالة التعارض بين الأنشطة التدريبية للشركاء الدوليين.

١٢ - وواصلت البعثة عمليات الرصد والتوجيه والمشورة من أجل تعزيز قدرات البوسنة والهرسك على الاكتفاء الذاتي. وقامت البعثة، في هذا السياق، برصد أنشطة متعلقة بمواقع تخزين الذخيرة والأسلحة، ونقل المدنيين والعسكريين للأسلحة والمعدات العسكرية، والتخلص من فائض الأسلحة والذخيرة، ومصانع المعدات الدفاعية. كما تواصلت أنشطة إزالة الألغام. ووفقا لاستراتيجية البوسنة والهرسك لمكافحة الألغام (٢٠٠٩-٢٠١٩)، فإن أراضي البوسنة والهرسك سوف تخلو من الألغام بحلول عام ٢٠١٩.

## رابعاً - التوقعات

١٣ - ينتظر أن يظل الوضع الأمني مستقرًا، على الرغم من احتمالات استمرار التوتر السياسي.